الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/٢
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٤/٣٠
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٦/٣٠

السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣

Iraqi foreign policy towards Saudi Arabia after 2003

م. م. غيث محمد حميد
Ghaith Muhammad Hamid
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية
Tikrit University, College of Political Science
ghaith.m.hamid@tu.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣

م. م. غيث محمد حميد

الملخص:

يتناول البحث سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، في ظل التحولات البنيوية التي شَهِدها النظام السياسي العراقي والتحديات الداخلية، والإقليمية المصاحِبة لها. وينطلق من فرضية مفادُها: أنَ هذه السياسة اتجهت، رغم القطيعة والعودة نحو مسار تدريجي من الانفتاح إلى والتطوُّر. إذ اعتمد البحث المنهجين الوصفي والاستقرائي، لتحليل مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتِها السياسية والأمنية وكذلك الاقتصادية. ويتبيَّن أنَ ضعف الأداء المؤسسي واعتماد نظام المحاصصة أسهما في إرباك صناعة القرار الخارجي. كما يُوضِّح أن العامل الأمني شكَّل محدِدًا رئيسيًا للعلاقات الثنائية، مقابل دورٍ متنامٍ للبعد الاقتصادي في تعزيز التقارب. ويخلُص البحث إلى أنَ مستقبل العلاقات العراقية– السعودية مرهون بترسيخ الاستقرار الداخلي وبناء سياسة خارجية متوازِنة قائمة على المصالح المشتركة .

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، العلاقات، التعاون، العراق، المملكة العربية السعودية، الأمن الإقليمي

Abstract:

This research examines Iraq's foreign policy towards Saudi Arabia after 2003, in light of the structural transformations witnessed by the Iraqi political system and the accompanying internal and regional challenges. It begins with the premise that this policy, despite the period of estrangement and subsequent rapprochement, has gradually moved towards openness and development. The research employs both descriptive and inductive methodologies to analyze the concept of foreign policy and its political, security, and economic determinants. It reveals that weak institutional performance and the reliance on a quota-based system have contributed to the confusion surrounding foreign policy

decision-making. The research also demonstrates that security considerations have been a primary determinant of bilateral relations, while the economic dimension has played an increasingly important role in fostering rapprochement. The research concludes that the future of Iraqi-Saudi relations hinges on consolidating internal stability and building a balanced foreign policy based on shared interests between the two countries.
Keywords: Foreign policy, relations, cooperation, Iraq, Saudi Arabia, regional security

المقدمة

يحظى موضوع السياسة الخارجية باهتمامٍ كبير لدى المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلًا عن النُخب القيادية والمؤسسات السياسية، ولك لمّا لها من تماسٍ شديد وعلاقة بمجريات السياسة الدولية، إذ لا شك أن السياسة الخارجية لأيِة دولة تُعبّر عن إرادتِها الوطنية وخطابها العام وِفقًا للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها، فهناك مفهوم للسياسة الخارجية لكل دولة، إذ ينطلق هذا المفهوم من طبيعة السياسة الخارجية لتلك الدولة، فهنالك أُسُس وركائز للسياسة الخارجية للدول تتحكم بطريقة صناعتِها لقرارها السياسي الخارجي.

وفيما يتغلق بالسياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية، فعلاقتهما قوية، فبعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية، حاولت الأخيرة عام ١٩٨٠، تصدير الثورة إلى العراق، والسعودية، مما أدى إلى حرب الخليج الأولى، إذ قام العراق بدحر الثورة الإسلامية عسكريًا ودعمتها السعودية بقوة. إذ قامت السعودية بتسديد ديون العراق ومد انابيب النفط العراقي عِبرَ اراضيها واستثمرت في العراق واعطت العراق اسلحة ودبابات. وسبّب هذا الدعم القوي للسعودية الكثير من الحوادث جميعها كانت من قبل ايران أو

المكون الشيعي الموالي لإيران في دول الخليج، وأهم هذه الأحداث المحاولة الفاشلة لقصف السعودية من قبل ايران عام ١٩٨٤، وقتل ٤٠٠ حاج عام ١٩٨٧م.، و تفجيرات مكة عام ١٩٨٩، ومحاولة اغتيال الدبلوماسي السعودي عبد الرحمن الشريوي في تركيا ، ومحاولتهم اغتيال لاعبي المنتخب السعودي في الكويت عام ١٩٩٠، في بطولة الخليج العاشرة، وكذلك تفجير سفارة السعودية في بيروت.

في عام ١٩٩٤، طلب الدبلوماسي السعودي **(محمد الخليوي)** من الولايات المتحدة اللجوء السياسي، واحضر معه مستندات تثبت أنَ المملكة العربية السعودية داعِمة لبرنامج العراق النووي أثناء نظام صدام حسين، وقيام الأخير بنقل بعض الاسلحة النووية إلى المملكة العربية السعودية. لكن لم يتم تأكيد مزاعم **(الخليوي)**. كما ذكر مسؤولون من الولايات المتحدة الأميركية أنهم لا يمتلكون أي دليلٍ على مساعدة المملكة العربية السعودية للبرنامج النووي العراقي، كما ونفى أيضًا مسؤولون سعوديون مزاعم محمد الخليوي.

وبعد عام ٢٠٠٣م أعلن وزير الخارجية السعودي، أن المملكة لن تقصف العراق أو حتى تسمح باستخدام قواعدِها للهجوم على العراق. مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغلق قواعدها العسكرية وتسحب قواتها الموجوده في السعودية وتنقلها إلى قاعدة العديد في قطر لتكون مقرا للقوات الأمريكية، في عهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لم تتغير العلاقات بين العراق والسعودية للأحسن بل زادت سوءًا. اتهم المالكي الحكومة السعودية بانها تدعم الإرهاب وتزعزع الأمن في العراق، وردت السعودية بأن تهميش المالكي للسنة سبب في مشاكل العراق، وبعد دخول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) العراق ساعدت السعودية النازحين العراقيين ب٥٠٠ مليون دولار أميركي، كما وفَّرت لهم

السلات الغذائية والأدوية والعقاقير وحتى المخيمات، وعليه سيتم البحث بالسياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية بعد عام ٢٠٠٣ وذلك كما يلي:

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا الدراسة في البحث في أبعادها التي ترتكز على دراسة أثر السياسة الخارجية التي تتبعها دولة العراق ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية بين دول الجوار الدبلوماسية كما أن لتغير النظم السياسة خلال الفترة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢١ كان لها أثر في التحول في هذه السياسات، ومن هنا تنبثق أهميه هذا البحث.

مشكلة البحث: بفضل تطور العملية السياسية والأمنية في العراق ستكون السياسية الخارجية قادرة على أنّ تشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال المساهمة الفعالة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية داخل العراق، إطار إعادة إعمار العراق، والتي اتضحت بدايته، أن تؤسس لطفرة اقتصادية تجعل وجود العراق في الاقتصاد الدولي فعالاً وأساسياً، وذلك بالنظر إلى الموارد النفطية والمعدنية التي يمتلكها وجود العراق في الاقتصاد الدولي فعالاً وأساسياً، وذلك بالنظر إلى الموارد النفطية والمعدنية التي يملكها والتي تؤهله لهذا الدور، وتعد أهم الانجازات التي حققتها السياسة الخارجية العراقية في الإطار العام، إذ نلاحظ انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي حققتها السياسة الخارجية العراقية في الإطار العام، التي رافقت أجواء التغيير عام ٢٠٠٣ إلى مرحلة العمل تمهيدا للعب دور أوسع في رسم المعادلات السياسية في العراق والمنطقة بشكل عام ، وضمن مساراتها الحالية المتمثلة بجوانب نجاح الدبلوماسية العراقية، مع التأكيد على الصعوبات المحيطة إقليمياً ودولياً ، إذ يجب الحفاظ على استقرار العراق ووحدة أراضيه، وإعادة العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي المنخرط في إعادة التأهيل وتنمية العراق. و تفعيل البعثات الدبلوماسية

العراقية، وتعزيز كافة المصالح القومية والوطنية العراقية في المجالات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية، إذ تنبثق سياسة العراق الخارجية وتحركاته من البيئة الإقليمية المحيطة التي بدأت تتشكل على تطورات الأحداث السياسية والأقتصادية في الشرق بناء الأوسط، فضلاً عن أولويات البرنامج السياسي للحكومة العراقية الذي استند إليه على تصورات جديدة، والتي كانت بمثابة أساس فكري لإثبات الهوية العراقية وتأكيد الذات، كما ويمكن ملاحظة ذلك في إعادة ترتيب العراق لعلاقاته الخارجية واستعادة دوره على الساحة الإقليمية الذي فقده بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في بيان طبيعة السياسة الخارجية العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣.ومن هنا تبحث الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي انعكاسات السياسية الخارجية العراقية على المملكة العربية السعودية؟
- ما هي العوامل المؤثرة في السياسية الخارجية العراقية والمملكة العربية السعودية؟
- ما هي طبيعة السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية؟

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في بيان إذا كان هنالك علاقة بين مجموعة من العوامل والتي تؤثر بالسياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية، أن السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية تتجه نحو التطور والنمو.

منهجية البحث: سيعتمد الباحث على مناهج عدة لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته، ومن أبرز هذه المناهج ما يلي:

- المنهج الوصفي: لتعريف السياسة الخارجية العراقية، ومحدداتها
- المنهج الاستقرائي: وذلك من أجل تحليل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية ودول الجوار وخاصة المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعد د السياسة الخارجية من أهم أنشطة الأنظمة السياسية الحالية بخاصة الدولية ، وهي ذات أهمية في دول الشرق الأوسط بسبب الدور الحيوي للسياسة الخارجية في ضمان بقاء واستمرارية الدولة. ونتيجة لذلك يمكن القول إن السياسة الخارجية العراقية على المستوى الجيوسياسي شهدت تحولات ديناميكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط إذ يسعى العراق إلى إبراز صورة تعكس ضرورة احترام مصالحته وهويته القائمة على تأكيد الذات. وكذلك ضمان استقلاليتها في رسم سلوكها تجاه علاقاتها الخارجية، كفكرة جذابة للتخفيف من حدة الموقف و التوتر مع جيرانها المباشرين أو البعيدين في عالقات مبنية على المصالح المتبادلة، مفضلين التكيف مع التغيرات الجيوسياسية في الساحة الدولية، وعليه فإنه لا يمكن البحث في سياسة العراق الخارجية، إلا عند تناول تعريف السياسة الخارجية بشكل عام وأدواتها وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هنالك خلط ما بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، في حين ميز بعض الباحثين بأن " العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية لمجموعة الدول، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختيارات، إذ أن السياسة الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط، فإن السياسة الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط، فإن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة، إذ أن السياسة تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما بين دولتين أو أكثر"[١]، وثمة فرق جوهري بين السياسة الخارجية التي تُصاغ داخل أروقة مؤسسات

صنع القرار كتوجه رسمي للدولة، وبين العلاقات الدولية التي تُمثل نسيجاً متشابكاً من التفاعلات الديناميكية والنتائج الناتجة عن تضارب وتوافق مصالح الفاعلين الدوليين (الفعل ورد الفعل).

كما عرفت بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"، يُعرفها السيد سليم بأنها المخطط الإجرائي الذي ينتقيه صناع القرار في الوحدة الدولية من بين بدائل متعددة، ليكون بمثابة أداة رسمية تهدف إلى التأثير في البيئة الخارجية وتحقيق أهداف مرسومة مسبقاً"[٢].

ويمكن القول أن السياسة الخارجية لأي دولة هي مجموعة من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، وأنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو القدرات السياسية الخارجية، أو الغايات التي ترنو الدول إلى انجازها، والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو المبادئ العامة، التي تتحكم في ردود أفعال الدول على ظروفها الدولية، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية أو أنها مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئة الخارجية، أو السياسية التي تنطلق منها الدول حيال غيرها، أو المنهج للعمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع أو الأهداف المحددة سلفا[٣].

أما وليم كوبلز فقد عرف السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في المقام الأول ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤشرات الخارجية والداخلية السلبية فيها والايجابية ومدركات صناع القرار في الدولة.

تعد السياسة الخارجية المحرك الأساسي لنشاط الدولة في الساحة الدولية، والوسيلة الحيوية التي تسعى من خلالها إلى ترجمة غاياتها الوطنية إلى واقع ملموس.

وباعتبار الدولة هي الفاعل الجوهري والوحدة المركزية في النظام العالمي، فهي الكيان الأنسب لإدارة هذه السياسة؛ مستندة في ذلك إلى صفتها السيادية وما تحوزه من قدرات مادية وقوة عسكرية، تسخرها جميعاً لتعزيز مكانتها وتمرير أجندتها الوطنية في محيطها الخارجي، ولكي يتبين لنا مفهوم السياسة الخارجية بشكل واضح، لا بد لنا من بيان المفردات والتراكيب الرئيسية في التعريف، فالخطة الاستراتيجية عبارة عن برنامج علمي عام، وتعد من أهم العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن البرامج التي من شأنها أن تدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، والتي بدورها تشمل كافة القضايا المتعلقة بالعلاقات الخارجية سواء أكانت هذه القضايا سياسة أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو غيرها، وتنطلق السياسة الخارجية من داخل الوحدة الدولية بناء على معرفتها لمقدرتها ومقوماتها التي تكفل لها القيام بدور فاعل وحقيقي على المستوى الدولي ومن ثم تبدأ في تطبيقها خارج حدودها، وكذلك تتناول القواعد والقوانين التي ترسم بها علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى وتحدد معالم وحدود التعاون فيما بينها أو المسارات التي ينبغي السير خلالها في حالتي السلم أو الحرب حقيقية كانت أم باردة.

وبهذا فان السياسة الخارجية بشكل عام تعني مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من اجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية والقومية، كما أنها محاولات الدولة لتحقيق، على المستوى العالمي، قيما وأفكارا تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضا رد فعل للمؤثرات الخارجية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية الفعالة تهدف إلى تحقيق الهدف من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات مقرونة تلك الوسائل والأدوات بالقدرة على تحقيق الهدف المنشود، والدولة

عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.

١. **الدبلوماسية:** إليك عدة خيارات لإعادة صياغة النص بأسلوب أكاديمي رصين يوضح العلاقة بين الدبلوماسية وأدوات القوة:

الصياغة الأولى (أسلوب تحليلي شامل):

"تُشير الدبلوماسية إلى تلك الممارسة الجوهرية التي تضطلع بمهام التمثيل والتفاوض بين الوحدات الدولية لإدارة تفاعلاتها الخارجية، فهي بمثابة قناة الاتصال الرسمية بين الحكومات. ومع ذلك، تظل فعالية الدبلوماسية رهينة بمدى استنادها إلى ركائز السياسة الخارجية الأخرى، ولا سيما القدرات العسكرية والوسائل الاقتصادية؛ إذ بدون هذا الظهير المادي، تتقلص قدرة الدبلوماسية على المناورة وتصبح فاعليتها محدودة أو تكاد تنعدم(٤).

ومن خلال القنوات الدبلوماسية المختلفة يكون هناك اللجوء إلى أسلوب المفاوضات، واستخدام وسائل الإقناع والإغراء و الترغيب والترهيب، وإذا وصلت العلاقة بين الدول إلى حالات التصادم وحمل السلاح استعدادا للمواجهة، فان دور السياسة الخارجية يكون قد تضاءل في هذه المرحلة إلى درجة الصفر، وهو يجب على السياسة الخارجية تفاديه وخلق ظروف أفضل للتحكم في إمكانية واحتمالية تصاعده، وإذا فشلت الوسائل الدبلوماسية، يتم استخدام الوسائل العسكرية(٥).

أما أنواع الدبلوماسية الحديثة إن وما زاد من أهمية الدبلوماسية، كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالا وأنماطا مختلفة فقد تأخذ الدبلوماسية شكل القمة ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، وهذا

النوع من الدبلوماسية يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي، والفرع الثاني من الدبلوماسية هو دبلوماسية الأزمات ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، والنمط أو النوع الثالث الأخير للدبلوماسية المعاصر فهو دبلوماسية التحالفات سياسية وقد ظهر هذا الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية، وقد ظهر هذا النوع من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات، إذ أن الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المتجمع الدولي فرض أهمية التحالفات العسكرية(٦).

٢. **الدعاية والإعلام:** تمثل الدعاية والإعلام أداة هامة جدا في إدارة العلاقات الدولية بين الدول ونجد أن الدول تعطي أهمية كبرى للإعلام ولوسائل الإعلام وتحاول أن توجهها بالشكل الذي يخدم مصالحها ويتجلى ذلك جليا في الانقلابات حيث يسعى الانقلابيون في دولة ما إلى السيطرة على مقر التلفزيون وبث رسائل وبيانات تخدم العملية التي أقدموا عليها والأداة الإعلامية تعني استخدام الدولة لمختلف وسائل وتقنيات الاتصال الدولي في التأثير بالرأي العام الأجنبي من خلال استمالة الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع قضاياها أو بث الفرقة في صفوف الدولة المعادية أو المستهدفة أو للتحطيم الروح المعنوية لجيوش الأعداء وزعزعة الاستقرار السياسي داخل هذه الدول من خلال إثارة الأقليات داخلها أو المعارضة(٧).

وعملية الاتصال الدولي كما هو معروف تتألف من أربعة عناصر رئيسية هي: (٨)

أ. المُرسل: ويتمثل في الدولة (أو الوحدة الدولية) التي تتبنى صياغة وبث الرسالة السياسية.

ب. الرسالة: وهي المحتوى أو المادة الدعائية المُراد ترويجها لخدمة أجندة معينة.

ج. الوسيط (القناة): وتشمل كافة الأدوات التقنية والإعلامية المستخدمة لنقل المحتوى، بدءاً من الوسائل التقليدية كالإذاعة والتلفاز، وصولاً إلى الفضاء الرقمي ومنصات الإنترنت.

د. المتلقي: وهو الجمهور أو الدولة المستهدفة التي يُراد التأثير في قناعاتها أو سلوكها السياسي.

٣. **الدبلوماسية الاقتصادية:** تتمحور الدبلوماسية الاقتصادية حول توظيف الموارد والمقدرات المالية للدولة كأداة ضغط أو تحفيز للتأثير في التوجهات السياسية للدول الأخرى، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصلحة القومية. وتتجلى هذه الدبلوماسية بوضوح في العلاقات غير المتكافئة بين القوى الغنية والدول النامية، تكريساً للمبدأ القائل بأن "استقلال القرار السياسي مرهون بالاستقلال الاقتصادي"، وتتحرك الدبلوماسية الاقتصادية عبر مسارين متناقضين في الوسيلة، لكنهما يتحدان في الغاية:

أولاً: استراتيجية الترغيب (الإغراء الاقتصادي):

تقوم على تقديم الحوافز والمساعدات المالية والمنح للدول التي تتبنى مواقف سياسية تتناغم مع مصالح الدولة المانحة، مثل الدعم المالي والعسكري الضخم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لباكستان، كمكافأة على دورها الاستراتيجي وتسهيلاتها اللوجستية في الحرب على أفغانستان التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر.

ثانياً: استراتيجية الترهيب (العقاب الاقتصادي): تتمثل في حرمان الدول من المساعدات أو فرض عقوبات اقتصادية صارمة على الأنظمة التي تتبنى سياسات مناوئة أو تتعارض مع توجهات القوى الكبرى، وذلك لإجبارها على تغيير سلوكها السياسي.

فرض الحظر الشامل على كوبا عقب التحول نحو المعسكر الشيوعي بقيادة "فيدل كاسترو" عام ١٩٥٩، الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق لعقود، والذي استهدف شل القدرات المادية للدولة لإرغامها على الامتثال للقرارات الدولية والإرادة الأمريكية[٩] .

هـ. الإدارة الاستراتيجية (الحرب):

تُمثل الحرب الخيار الإجباري الأخير الذي تلجأ إليه الدولة عندما تستنفد القنوات السلمية قدرتها على تحقيق المآرب القومية؛ فهي توظيف للموت المنظم كوسيلة لإخضاع الخصم وسلب إرادته بأدنى قدر من الخسائر. وهنا يبرز النموذج "الميكافيلي" في تفضيل قوة "الأسد" وبطشه كبديل حتمي لدهاء "الثعلب" ومناوراته، فمتى ما أخفقت الدبلوماسية في انتزاع الحقوق والمصالح، أضحى قرع طبول الحرب هو اللغة الوحيدة القادرة على فرض السيادة وحماية مقدرات الدولة. [١٠].

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية العراقية – السعودية وطبيعتها

تتمثل سياسة العراق الخارجية في إصلاح العلاقات الثنائية مع دول الجوار وتعزيزها من خلال تنفيذ سياسة خارجية شفافة وفعالة، وزيادة الروابط مع الدول العربية المجاورة، وأن وزارة الخارجية هي المسؤولة عن إرساء الأسس لها من خلال المشاركة في المحافل المتعددة الأطراف التي تدعم المحافل الدولية مثل جامعة الدول العربية، وتشجيع التعاون الإقليمي القائم على سابقة تاريخية، والعمل على الإنخراط في الحوار لحل القضايا العالقة، وكذلك متابعة عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المنظمات الدولية.

وتحاول السياسة الخارجية للعراق تحقيق عدد من الأهداف، فضلاً عن تجميع الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها على الساحة الدولية، التي ساعدت في إرساء ورسم هذه السياسات، و فهم الإتجاهات الخارجية في سياسات الدول مع بعضها البعض وشرح

سبب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النظام الدولي ، وكذلك القدرة على الكشف عن الإستراتيجيات الوطنية للدول وفهمها تجاه بلدانهم و الخارجية مع المناطق المحيطة، وعليه سيقوم الباحث بيان محددات السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية وطبيعتها وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية بعد ٢٠٠٣

تتجلى الأهمية الاستراتيجية المتبادلة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق في كونهما يمثلان عمقاً حيوياً لبعضهما البعض. ومن هذا المنطلق، يعد تعزيز التعاون الثنائي في شتى الأصعدة ضرورة تفرضها المصالح المشتركة وتطلعات الشعبين، وهو ما أكدت عليه النخب الفكرية والأكاديمية مراراً. ففي ظل التحديات والحروب التي واجهها العراق، تبرز حاجته الملحة للاستقرار وبناء جسور التواصل مع محيطه العربي والخليجي. وبالمقابل، وانطلاقاً من دورها الريادي في المنطقة، انتهجت السعودية سياسة خارجية فاعلة وإيجابية تجاه العراق منذ عام ٢٠١٥، تهدف إلى حماية المصالح المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي(١١)، لذا فإن هالك عوامل تؤثر في السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية، والتي سنقوم بتوضيحها من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: التغيير البنيوي للنظام السياسي العراقي لسنة ٢٠٠٣

شهد العراق عقب عام ٢٠٠٣ انعطافه تاريخية دشنت ملامح حقبة سياسية جديدة، اتسمت بمحاولات التنمية السياسية رغم التحديات البنيوية العميقة. وقد برزت أولى هذه التحديات في القرارات "الراديكالية" التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني (بول بريمر)، ولاسيما قرار حل الجيش والأجهزة الأمنية؛ وهي الإجراءات

التي تسببت في تصدع الأركان السياسية والأمنية والاجتماعية للدولة، وما تزال ارتداداتها السلبية تلقي بظلالها على المشهد العراقي المعاصر.

وفي سياق التأسيس المؤسساتي، تبلورت ملامح النظام السياسي الجديد من خلال "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية"، الذي غطى الفترة الممتدة من انتقال السيادة في (٣٠ حزيران ٢٠٠٤) وصولاً إلى انبثاق الحكومة المنتخبة بموجب الدستور الدائم، وقد واجهت الجمعية الوطنية (التي أفرزتها انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥) مخاضاً عسيراً في صياغة مسودة دستور عام ٢٠٠٥؛ حيث اصطدمت الجهود التأسيسية بعدة معوقات جوهرية، أبرزها:

- المقاطعة السياسية: امتناع قوى ومكونات وازنة عن المشاركة في العملية الانتخابية.
- تضارب المصالح: سقف المطالب المرتفع للقوى الكردية التي رأت في الدستور ضمانة لحقوقها القومية.
- الاستقطاب الحاد: صعوبة التوفيق بين الرؤى المتباينة حول شكل الدولة وتوزيع السلطات في ظل بيئة أمنية غير مستقرة. [١٢].

ولهذا السبب نالت قضية صياغة الدستور العراقي أو ما يسمى قانون المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام العراقي ٢٠٠٣م، اهتماماً كبيراً على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية وهو اهتمام مبرر إذ سيساهم هذا الدستور، وبصورة كبيرة، في تحديد شكل الدولة العراقية ونظامها السياسي على مدى سنوات طويلة قادمة. كما ان نجاح تجربة الدستور العراقي وما يستتبعه من نجاح التجربة الديموقراطية العراقية، سيترك اثاره على المنطقة ككل اذ يحتذى به في المنطقة[١٣].

تعني عبارة المرحلة الانتقالية[١٤] المرحلة التي تبدأ من ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب دستور دائم كما ينص عليه هذا القانون، وقد تألفت هذه المرحلة من فترتين، حيث بدأت الفترة الأولى بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة

ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران، وتألفت هذه الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق بتشاور شرائح المجتمع العراقي قام بها مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، وتمارس الحكومة سلطتها بموجب هذا القانون، أما الفترة الثانية فكانت بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية والتي تمت بعد إجراء الانتخابات الجمعية الوطنية.

وبصدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٢٠٠٤/٣/٨ بدأت مرحلة جديدة من التطور الدستوري والسياسي في العراق[١٥]. وقد تبنى قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر سنة ٢٠٠٤ قيماً ومبادئ وأسساً جديدة تتناسب وتتلاءم مع الدولة العراقية الجديدة التي يراد تنظيمها بشكل يختلف أو يتناقض عما كان سائداً في ظل الدساتير العراقية السابقة والصادرة من (١٩٢٥-١٩٧٠) وهي تصب جميعها في خدمة الدولة والمجتمع العراقي الذي يراد تأسيسه في العراق وهو المجتمع المتعدد الذي سوف يؤدي حتماً إلى تعدد الولاءات وضعف الولاء للدولة وامتداده إلى دول الجوار[١٦].

وعلى ذلك تبنى العراق النظام البرلماني بعد عام ٢٠٠٣ بموجب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤، وكذلك بموجب دستور ٢٠٠٥، والذي أشار صراحة إلى اتباع هذا النظام، وقد أفرد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الدائم، للسلطة التنفيذية المواد (٦٦- ٨٦) بين فيها شروط وصلاحيات كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء.

كما أشارت المادة الأولى من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، بأن العراق: "جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق". وبذلك فإن نوعية النظام الديمقراطي النيابي الذي تبناه المشرع الدستوري العراقي هو أساس مبدأ الفصل بين السلطات، فضلاً عن اعتماده نظام الحكم الذي يكرس المبدأ الديمقراطي

المستقر على الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وهذا ما أشارت له المادة (٤٧) من الدستور العراقي ٢٠٠٥ بأنه: "تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات"[١٧].

على الرغم من إرساء الأطر القانونية متمثلة بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ودستور عام ٢٠٠٥، إلا أن هذه النصوص لم تفلح في بلوغ غاياتها المنشودة؛ فمنذ عام ٢٠٠٣، طغت الانتماءات الفرعية (الطائفية، والمذهبية، والقومية) على أداء القوى المشاركة في الجمعية التأسيسية. وبدلاً من الانصهار في هوية وطنية جامعة، انساق الفاعلون السياسيون وراء المصالح الحزبية والمناطقية الضيقة، مقدمين إياها على مصلحة العراق العليا كدولة موحدة ذات سيادة. هذا الإخفاق في بلورة رؤية وطنية موحدة وسط بيئة تعاني أصلاً من هشاشة الوحدة الاجتماعية، قد أرسى –للأسف– القواعد الأولى لمسارات التجزئة والتفتت السياسي والمجتمعي في البلاد[١٨].

ومن أهم المشكلات التي أتسمت بها المزاولة السياسية في النظام السياسي العراقي الجديد، إن المؤسسات السياسية في البلاد لا تعتمد مبدأ الفصل التي أقرها الدستور، فمن المتصور أن الوزراء يرضخون الى مجلس الوزراء لتطبيق سياسة الحكومة، إلا أن واقع الممارسة الحقيقية أثبت إن الوزراء يرتبطون بالمرجعيات التي أوصلتهم وهي الحزب أو الكتلة، ويعاد ذلك إلى المحاصصة الطائفية والعرقية التي حكمت العراق منذ (٢٠٠٣)، ولا يمكن توزيع المقاعد الوزارية إلا في ظل توافقات سياسية، وليس لرئيس الوزراء انتقاء وزراء حكومته، أو حتى عزلهم من دون البرلمان، وهذا ما أدى إلى ضعف الأداء الحكومي عامة، وعدم سيطرة الحكومة على وزرائها بشكل خاص، وحتى في الشأن الخارجي نجد اتكال المحاصصة في انتقاء البعثات الدبلوماسية، وهذا ما ظهر عند اعتماد نهاية القوائم للبعثات الدبلوماسية أواخر العام

(٢٠٠٩). وكل ذلك أسفر لإضعاف مؤسسات الدولة وتحللها عن طريق سيطرة سياسة المحاصصة في تجزئة مواقع وموارد السلطة داخل النظام السياسي[١٩].

ولم يعد هناك أشكال للعمل المؤسسي، بما يحافظ على العلاقة التواصلية والتكاملية بين مفاصل ومؤسسات الدولة. واعتماد الديمقراطية التوافقية التي تغذيها الانتماءات وتؤيدها، لأن كل حزب أو قوة سياسية ستقف خلف المسؤول الذي يمثلها ورفض محاسبته واستنطاقه، كما أن عملية بناء المؤسسات تبدو قاصرة عن تحويل الواقع العراقي، لافتقادها لمرجعية عراقية مؤيدة وقادرة على بناء مشروع وطني مقبول للدولة الوطنية[٢٠]. وتخفق العملية السياسية في العراق بطغيان سياسة التوافقات والتوازنات الحزبية والطائفية، وهي المحدد الرئيس لما يشهده العراق من تناحر سياسي واجتماعي، ولما يكابده المواطن العراقي من مشكلة الأمن والاستقرار.

وما بين عامي (٢٠٠٨– ٢٠١٠) بدت تطفوا بعض التطورات الايجابية على الأقل في الخطاب السياسي المعلن للقوى القابضة على السلطة، إلا أن طبيعة الاوضاع التي عطلت البلد ومحيطه الاقليمي تركت بصماتها على الاوضاع القائمة في العراق، مما وفر مساحة اضافية لاستمرار تضارب الاختلالات، بناحية عدم جدية القوى السياسية بخلاصاتها في البحث الحقيقي عن حلول ناجعة تحت معطى الوطن، بل ما وسمها هو تغليب مصالحها القومية أو الفئوية أو المناطقية ... الخ[٢١][٢٢].

ولم تحقق الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من شهر آذار (٢٠١٠)، فرصة رسم ملامح جديدة للوضع السياسي وايقاف تراجع التفاعلات في الداخل العراقي[٢٣].

واستمر الوضع السياسي المتأرجح بين الاتزان في الخطاب السياسي والتوافقية بين مؤسسات الدولة وبين عدم الاتزان في التطرف والتعصب والتدخلات من قبل الدول المجاورة ونفوذها في الداخل العراقي الذي أدى إلى عدم استقرار الوضع السياسي في

العراق خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وحدوث الثورات العربية، وما شهدته الساحة العراقية من صراعات مسلحة دفعت الكثير من الدول المجاورة لاستغلال هذا الوضع ومن ضمنها السعودية لاستثمار تلك المواقف لصالحها.

الفرع الثاني: المحدد الأمني المؤثر في العلاقات العراقية – السعودية

تعرضت دول المنطقة بما فيها العراق على وجه الخصوص إلى تداعيات أمنية خطيرة، خاصة تداعيات الحروب في المنطقة ومنها الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها، إذ أدخلت تداعيات تلك الحرب المنطقة في دوامة تهديد وعدم استقرار دائمين، وبما أن العراق تحوي مخزوناً نفطياً يعادل (٧٥%) من مجمل الإنتاج العالمي من البترول، كما أن منطقة العراق تعتبر ممراً مائياً يتم من خلاله تصدير (٤٠%) من إنتاج النفط إلى الدول أمريكا وأوروبا وغيرها من دول العالم مما جعل تلك الدول الكبرى تطمع في السيطرة وبسط نفوذها على منطقة العراق ن خلال تواجد قوات عسكرية لها في المنطقة؛ مبررة ذلك الوجود العسكري من أجل حماية تلك الممرات المائية لتصدير النفط، وتفادياً للأخطار الأمنية التي واجهت دول المنطقة،[٢٤].

وقد شكلت هجمات (١١ من أيلول ٢٠٠١م)، نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب وبدت نوعاً جديداً من الإرهاب أكثر من كونها شكلاً من أشكال الإرهاب التقليدي القديم، وقد ظهر مفهوم الإرهاب الجديد في الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث وصفه رجال السياسة على أنه: "يمثل شكلاً متميزاً من أشكال الإرهاب خاصة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في عدد وحجم العمليات والآثار التدميرية المترتبة عنه"[٢٥].

ومنذ ذلك الوقت بذلت الجهود الدولية للقضاء على الإرهاب، إذ عدّ الإرهاب والمنظمات الإرهابية عدواً استراتيجياً؛ لذا يجب العمل على تدميره بالقوة والوسائل العسكرية المتوفرة، وضرورة التحالف والتعاون لتحقيق ذلك، حيث تم تبني مكافحة

الإرهاب كأساس وهدف رئيسي، وإن تطلب الأمر المخاطرة والتضحية ببعض الأمور المهمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة وحكم القانون، وبغض النظر عن التكاليف المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف(٢٦).

وبذلك تشكل إطار الحرب على الإرهاب نتيجة لهجمات (الحادي عشر من أيلول)، وهو إطار كثير التعقيد والتأثير على العلاقات الدولية، وعلى الرغم من التعاون الدولي ونشوء التحالفات الدولية والتحالفات الإقليمية للحرب على الإرهاب، إلا أنه لم يحدث تغييرا هيكلياً على النظام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب على السطح، إذ كان أبرز هذه التحالفات على المستوى الدولي هو التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب، ولا سيما بعد ظهور تنظيمات إرهابية في العراق وسوريا أبرزها(تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) (٢٧)، إضافة إلى التحالف الإسلامي بقيادة السعودية وعدد كبير من الدول العربية والإسلامية لنفس الهدف والغاية وهو محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية التي ظهرت في العراق وسوريا مما شكل خطراً على أمن المنطقة بأكملها(٢٨).

وقد مثل العامل الأمني دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات بين دول المنطقة، وبالأخص على العراق والعراق كذلك، حيث يمثل المعطى الأيديولوجي بعداً بنيوياً في علاقة دول المنطقة بمحيطها، وتبنى على وحدة الخيار الأيديولوجي أو تقاربه أرضاً للمصالح والتطلعات المشتركة، وحيث يمثل الأمن شرطاً لصون هذه المصالح والتطلعات، فإن أمن المنطقة يغدو بالضرورة قضية إقليمية تهم دول منطقة بأكملها العراق والدول العربية، فطبيعة التشكل الجيوسياسي المتنازع عليه وعمق الموروث التاريخي الصراعي فيه، والصراع الدولي على النفط وغياب الحد الأدنى للتوازن بين وحداته، وانعدام الآليات المؤسسية لحل النزاعات فيه، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في داخله، تجعل من أمن منطقة الشرق الأوسط قضية إشكالية بالغة التعقيد(٢٩).

فشكل عامل الأمن دوراً كبيراً في تشكيل العلاقات تصاعدياً وتنازلياً بين دول المنطقة، وبالأخص بين دول العراق والمملكة العربية السعودية حيث أنه كان لحرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق تأثيرهما الواضح في تأسيس بنية الأمن الإقليمي للمنطقة(٣٠).

وقد أفرزت حرب الخليج الثانية واقعاً أمنياً جديداً تمحورت ركائزه حول شراكة عسكرية مباشرة وعميقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجلى هذا التحول في قبول الرياض للنظام الأمني المقترح أمريكياً للمنطقة، وما تبعه من إبرام اتفاقيات دفاعية وبرامج تسليح واسعة النطاق، مما أعطى الوجود العسكري الأجنبي في الخليج أبعاداً ومستويات غير مسبوقة من حيث الكثافة والانتشار الاستراتيجي، وعلى الرغم من قوة هذا التحالف، إلا أن الترتيبات الأمنية التي سادت تلك الحقبة واجهت تحديات جوهرية أدت إلى تعثرها؛ حيث اعتمدت واشنطن مقاربة قائمة على استبعاد قوى إقليمية وازنة من معادلة الأمن الخليجي. وبدلاً من احتوائها ضمن منظومة تعاونية، انتهجت الولايات المتحدة سياسة "الاحتواء المزدوج" عبر فرض عقوبات اقتصادية وسياسية مشددة عليها، مع إشراك دول مجلس التعاون في تنفيذ بعض مسارات هذه السياسة.

أدى هذا النهج القائم على الاستقطاب والإقصاء إلى خلق بيئة إقليمية مضطربة، حيث تسبب تغليب المقاربة الأمنية الغربية على التوازنات الإقليمية الطبيعية في إدخال المنطقة في حالة من القلق المزمن وفقدان الاستقرار. وبذلك، تحولت الترتيبات التي كان يُرجى منها توفير الحماية إلى مصدر للتوجس الدائم، نتيجة غياب رؤية أمنية شاملة تستوعب كافة الأطراف الفاعلة في حوض الخليج. (٣١).

كما شكلت التنظيمات المسلحة المنتشرة في العراق وسوريا على طول الحدود المشتركة كل هذه الأمور والأوضاع الأمنية حدت من العلاقات السعودية العراقية.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات العراقية – السعودية

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية– السعودية بعد عام ٢٠٠٣ تطوراً ملحوظاً، من خلال مساهمة بعض الشركات السعودية في مشاريع "الإعمار والاستثمار"، فضلاً عن رواج البضائع والسلع السعودية في الأسواق العراقية، وقد شجع هذا التطور الجانبين السعودي والعراقي على الدخول في محادثات بشأن التجارة بينهما، والعمل من أجل إزالة العقبات على الدخول في محادثات بشأن التجارة الحرة بينهما، والعمل من أجل إزالة العقبات التي تقف أمامها، الأمر الذي يفتح آفاقاً جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين(٣٢).

شهدت مواقف حيدر العبادي تحولاً جوهرياً تجاه المملكة العربية السعودية؛ فبينما اتسمت تصريحاته قبل تولي رئاسة الوزراء بالحدة، واتهام الرياض بتأجيج الطائفية ودعم الإرهاب، تبنى بعد تسلمه السلطة نهجاً براغماتياً أعلن فيه استعداده لتجاوز خلافات الماضي وتدشين حقبة جديدة من التعاون مع دول الجوار، مما مهد الطريق لتحسن تدريجي وملموس في العلاقات الثنائية.

بدأت ملامح الانفراج الدبلوماسي تتبلور عقب وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث بادر العبادي بإرسال برقية تعزية عكست رغبة بغداد في التقارب. وتوجت هذه الجهود في ديسمبر ٢٠١٥ بإعادة فتح السفارة السعودية في بغداد وتعيين "ثامر السبهان" سفيراً للمملكة، لينهي بذلك قطيعة دبلوماسية استمرت ربع قرن. وتعزز هذا المسار في فبراير ٢٠١٧ بزيارة تاريخية قام بها وزير الخارجية السعودي آنذاك "عادل الجبير" إلى بغداد، وهي الأولى لمسؤول في هذا المنصب منذ ٢٧ عاماً، وعلى الصعيد الاقتصادي، شهد عام ٢٠١٧ خطوات عملية لإعادة دمج المصالح الحيوية بين البلدين؛ حيث تم الإعلان عن إعادة فتح منفذي "عرعر" و"جميمة" الحدوديين، والاتفاق على إحياء خطوط السكك الحديدية، واستئناف حركة الطيران والملاحة البحرية المباشرة التي

توقفت منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠. ونهدف هذه الخطوات إلى تعزيز التبادل التجاري وخلق شراكة اقتصادية مستدامة تتجاوز العقبات السياسية السابقة.

ولم يقتصر التقارب على الجانب الرسمي الحكومي فحسب، بل امتد ليشمل القوى السياسية الفاعلة؛ حيث برزت زيارة "مقتدى الصدر" إلى السعودية في يوليو ٢٠١٧ ولقاؤه بالأمير محمد بن سلمان في جدة كحدث استراتيجي هام. عكست هذه الزيارة، التي جاءت بعد انقطاع دام ١١ عاماً، رغبة الطرفين في استعراض المسائل ذات الاهتمام المشترك وبناء جسور تواصل تخدم استقرار المنطقة وتدعم هوية العراق العربية[٣٣].

وقد برز التحول الاستراتيجي في العلاقات من البعد الاقتصادي إلى الشراكة التنموية الشاملة[٣٤]:

أولاً: الريادة الاقتصادية كمحرك للانفتاح السياسي

اتسمت بدايات الانفتاح التدريجي في العلاقات العراقية السعودية بكونها "اقتصادية" في المقام الأول، متجاوزةً بذلك تعقيدات المشهد السياسي والتوترات الأمنية التي عصفت بالعراق بعد عام ٢٠٠٣. ورغم تلك التحديات، أبدت الشركات السعودية مرونة عالية في النفاذ إلى الأسواق العراقية، حيث ساهمت بفاعلية في عمليات إعادة الإعمار والاستثمار، لا سيما في المحافظات الجنوبية. وقد تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات استراتيجية شملت الطاقة، وتوريد المشتقات النفطية، وتطوير البنية التحتية للاتصالات، وبناء المرافق الخدمية الحيوية.

ثانياً: التبادل التجاري وتذليل العقبات البيروقراطية

شهدت الأسواق المحلية العراقية رواجاً ملحوظاً للبضائع السعودية، مما دفع الحكومة العراقية إلى الانخراط في مفاوضات جادة مع الجانب السعودي لبحث آفاق "التجارة الحرة". وكرست هذه الجهود لتذليل العقبات الإجرائية والقانونية، مما أدى إلى قفزات نوعية في حجم التبادل التجاري. وقد تكللت هذه المساعي بافتتاح منفذ "جديدة عرعر" عام ٢٠٢٠ بعد قطيعة استمرت لثلاثة عقود، ليمثل هذا المنفذ –بمساحته الشاسعة ومنطقته اللوجستية المتطورة– البوابة الاقتصادية الشمالية للمملكة والركيزة الأساسية لتيسير حركة التجارة البينية وتعزيز التعاون التنموي.

ثالثاً: المؤشرات الرقمية والنمو المتصاعد (٢٠١٩-٢٠٢٤)

تعكس لغة الأرقام تطوراً مطرداً في الشراكة الاقتصادية بين البلدين، ويمكن رصد هذا النمو بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠؛ إذ ارتفع حجم التبادل التجاري من ٢,٩٧١ مليون ريال إلى ٣,٤١٢ مليون ريال، بنسبة نمو بلغت ١٤,٨%، وميزان الصادرات (٢٠٢٠) فقد بلغت صادرات المملكة للعراق نحو ٣,٣٧١ مليون ريال، مقابل واردات عراقية للمملكة بلغت ٤١,٨ مليون ريال.

وقد سجلت الإحصائيات الرسمية نمواً قياسياً في إجمالي التبادل التجاري ليصل إلى ١,٠٧٨ مليار دولار، محققاً زيادة نوعية بنسبة ٣٥% مقارنة بعام ٢٠٢٣، مما يؤكد عمق الروابط الاقتصادية المتنامية وتجسيداً لجهود مجلس التنسيق السعودي العراقي[٣٥].

وقد شهدت حركة الاستيراد العراقية من المملكة العربية السعودية طفرة نوعية خلال عام ٢٠٢٤، حيث قفزت القيمة الإجمالية للواردات لتصل إلى نحو ١,٠٧٣ مليار دولار بنسبة نمو بلغت ٣٣,٤% مقارنة بالعام السابق؛ نتيجةً لتعاظم الطلب المحلي وتطوير آليات التبادل عبر المنافذ الحدودية. وقد هيمنت المواد الإنشائية والكهربائية والإلكترونية

على قائمة التبادل بقيمة تخطت ٨٣٨ مليون دولار بفعل نهضة الإعمار في العراق، تلتها السلع الغذائية بقيمة ٤١٦ مليون دولار. كما عكس النمو الاستثنائي في واردات المكائن والمعدات، الذي تجاوز ١٣٦%، توسعاً لافتاً في المشاريع الاستثمارية الكبرى، تزامناً مع ارتفاع الطلب على المستحضرات الصيدلانية بنسبة ٣٢% لتلبية احتياجات القطاع الصحي المتنامية[٣٦].

ومن خلال ما سبق نجد أن المملكة العربية السعودية كانت الجانب الأكثر استفادة في تنمية العلاقات الاقتصادية بينها وبين العراق خاصة في أن السوق العراق كان يعاني من الضعف والتخبط نتيجة التغيرات التي أحدثتها الاحتلال الأمريكية والأحداث السياسية والأمنية التي تعاقبت على العراق، فعلى الرغم من أن العراق استفاد أيضاً من تنمية تلك العلاقات في جانب الطاقة، لكن المملكة العربية السعودية استطاعت الاستحواذ على مختلف قطاعات التجارة و"الاستثمار" .

الخاتمة

في محصلة ما تم الإشارة إليه نجد أن سياسة العراق الخارجية اتجهت اتجاهاً جديداً بعد عام ٢٠٠٣، إذ أصبحت نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول الإقليمية والدولية، وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة والعراق شانه شان دول المنطقة، تأثر على الدوام بمحيطه عن وصفه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، بما في ذلك والعوامل الاقتصادية والأمنية، وقد استند العراق في سياسته الخارجية على ثوابت تاريخية تعتمد على المرتكزات التاريخية للتيار القومي العربي، وكانت المبادئ الرئيسية المتمثلة (بالوحدة) والحرية، والحياة الفضلي، وكذلك اعتمد العراق في دبلوماسيته النشطة على المرتكزات العربية القومية ودستور العراق.

تشكلت السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ في مرحلة مصيرية صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحروب التي عصفت به وإعادة تشكيل ملامح ورسم الدولة العراقية من جديد , فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية والمدفوعة بتأثيرات خارجية تتنافس من أجل الحصول على موطئ قدم لها داخل العراق في مرحلة العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣ وهذه الحالة ولدت أداء سياسيًا عراقيًا خارجيًا غير متوازن ولا يستند على أسس المصالح الوطنية المشتركة بقدر ما يستند على حجم مصالح القوى السياسية الداخلية والتأثير الاقليمي.

الهوامش

[١]) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢،مكتبة النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٨، ص١١.

[٢]) مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[٣]) فائق سعيد، السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة في القرار، بغداد، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، ١٩٩٨، ص١٠٢.

[٤]) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[٥]) فارس تركي محمود، السياسة الخارجية تجاه العراق ٢٠٠٨-٢٠١٦، مجلة دراسات تاريخية: جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠١٩، ص٢٢١.

[٦]) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[٧]) ابراهيم رفاعي مروح، السياسة لخارجية العراقية تجاه دول الحوار من ٢٠٠٣-٢٠٢١، دراسة حالة "سوريا، السعودية، تركيا، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، المفرق، ٢٠٢٢، ص٦.

[٨]) فارس تركي محمود، السياسة الخارجية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره،، ص٢٢١.

[٩]) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[١٠]) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[١١] ميثاق خير الله جلود منصور، السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق ٢٠١٥- ٢٠١٩ مرحلة انفتاح وتنافس إقليمي، مجلة الخليج العربي، مجلد ٤٩، العدد ٣، ٢٠٢١، ص٣.

[١٢] سحر محمد نجيب البياتي، الاتجاهات الجديدة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية: دراسة مقارنة في الدساتير العراقية، بحث منشور، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٠، العدد ٣٥، ٢٠١٨، ص١٥٠.

[١٣] رعد ناجي الجدة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.

[١٤] حسين أحمد دخيل السرحان، وعبد الأمير، حسين باسم، أثر الإشكاليات السياسية والدستورية في زيادة تراجع مستوى الشفافية وتنامي الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور، مجلة كربلاء العلمية، المجلد ١٣، العدد ٤، ٢٠١٥، ص٢٤.

[١٥] يوسف إسكندر، مسائل خلافية في الدستور العراقي القادم، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد ١٠، المجلد ٤، ٢٠٠٥، ص١١٢.

[١٦] سحر محمد نجيب البياتي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

١) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد (١٣٣)، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٥١.

(*) بول بريمر: رئيس الادارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق.

١) التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠- ٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بغداد، ٢٠١١، ص ١٥١.

٢) جمهورية العراق- السلطة القضائية الاتحادية، دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٣/٢٥، متوفر على الرابط الاتي: http://www.iraqja.iq/view.77 .

[١٩] أسامة جبار مصلح، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

[٢٠] خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[٢١] سحر محمد نجيب البياتي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

[٢٣] التقرير الاستراتيجي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

٢٤) محمد علي سرحان، الوجود الأجنبي في الخليج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص٨٨.

٢٥) مهدي يسري صالح، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص١١.

٢٦) محمد علي سرحان، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

[٢٧]) محمد علي حوات، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

٢٨) مهدي يسري صالح، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

٢٩) مهدي يسري صالح، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

٣٠) يحيى رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، الكويت، مكتبة دار العروبة، ٢٠٠٥، ص٣١.

٣١) مهدي يسري صالح ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

[٣٢]) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

[٣٣]) نهى جاسم حسين، سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد العام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي، متوفر الكترونياً على الرابط https://democraticac.de/?p=77983.

[٣٤] – موقع المسري، التجارة: نمو واضح في حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية، ٢٠٢٦، متوفر على الرابط https://almasra.iq/175803/

[٣٥] – موقع المسري، التجارة: نمو واضح في حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية، ٢٠٢٦، متوفر على الرابط https://almasra.iq/175803/

[٣٦] – موقع المسري، التجارة: نمو واضح في حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية، ٢٠٢٦، متوفر على الرابط https://almasra.iq/175803/

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

- فائق سعيد، السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة في القرار، بغداد، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، ١٩٩٨.
- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢،مكتبة النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٨.

- محمد علي سرحان، الوجود الأجنبي في الخليج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧.
- مهدي يسري صالح، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- يحيى رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، الكويت، مكتبة دار العروبة، ٢٠٠٥.

ثانياً: الدراسات والبحوث

- ابراهيم رفاعي مروح، السياسة لخارجية العراقية تجاه دول الحوار من ٢٠٠٣-٢٠٢١، دراسة حالة "سوريا، السعودية، تركيا، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، المفرق، ٢٠٢٢.
- حسين أحمد دخيل السرحان، وعبد الأمير، حسين باسم، أثر الإشكاليات السياسية والدستورية في زيادة تراجع مستوى الشفافية وتنامي الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور، مجلة كربلاء العلمية، المجلد ١٣، العدد ٤، ٢٠١٥.
- خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد (١٣٣)، بغداد، ٢٠٠٧.
- سحر محمد نجيب البياتي، الاتجاهات الجديدة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية: دراسة مقارنة في الدساتير العراقية، بحث منشور، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٠، العدد ٣٥، ٢٠١٨.
- فارس تركي محمود، السياسة الخارجية تجاه العراق ٢٠٠٨-٢٠١٦، مجلة دراسات تاريخية: جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠١٩.
- محمد مجاهد الزيات، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ورقة عمل قدمت في الحلقة النقاشية حول الاتفاق النووي الإيراني، ٢٠١٥.
- ميثاق خير الله جلود منصور، السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق ٢٠١٥- ٢٠١٩ مرحلة انفتاح وتنافس إقليمي، مجلة الخليج العربي، مجلد ٤٩، العدد ٣، ٢٠٢١.
- يوسف إسكندر، مسائل خلافية في الدستور العراقي القادم، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد ١٠، المجلد ٤، ٢٠٠٥.

المواقع الالكترونية

١. نهى جاسم حسين، سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد العام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي، متوفر الكترونياً على الرابط https://democraticac.de/?p=77983.
٢. جمهورية العراق– السلطة القضائية الاتحادية، دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٣/٢٥، متوفر على الرابط الاتي: http://www.iraqja.iq/view.77.
٣. موقع المسري، التجارة: نمو واضح في حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية، ٢٠٢٦، متوفر على الرابط https://almasra.iq/175803/